

خاطب النائب العام المستشار الدكتور عبد المجيد محمود، النائب العام، الدكتور فاروق العقدة محافظ البنك المركزي، للاستعلام منه على التقارير والمستندات والأوراق الخاصة بملف امتلاك الرئيس السابق محمد حسنى مبارك حسابات سرية بالبنك المركزي، قيمتها 9 مليارات دولار، حصل عليها تحت بند معونات لمصر.

وطلبت نيابة الأموال العامة، برئاسة المستشار على الهوارى المحامى العام الأول، البنك المركزي، بتوضيح التقرير الذى أكد أن مبارك سحب منها نسبة قبيل ثورة 25 يناير، كانت دول عربية أرسلتها إلى مصر كمنح لا ترد فى أعقاب حرب الخليج، وتحديداً فى الفترة من 1990 إلى 2091، بغرض دعم الاقتصاد المصرى.

وكان البنك المركزي المصرى، فى بيان سابق له، أكد أن الرئيس السابق، منذ ورود هذه المبالغ إليه أصدر تعليمات عام 1990 تقضى بعدم صرف أى مبالغ من الحساب المشار إليه إلا بتعليمات مباشرة منه، واستمر العمل بهذه التعليمات حتى تنحيه فى 11/2/1102، وألغى البنك المركزي بتاريخ 12/2/2011 توقيعه على الحساب فور التنحي مباشرة، وتم إبلاغ المجلس الأعلى للقوات المسلحة بهذا القرار، وأيضاً الجهاز المركزي للمحاسبات، وبالتالي لم يتم صرف أية مبالغ من هذا الحساب فى أعقاب تنحي الرئيس السابق.

يذكر أن إجمالى ما تم توجيهه من هذا الحساب بتعليمات من الرئيس السابق منذ عام 2003 وحتى الآن، وفقاً لشروط فتح الحساب عام 0991، بلغ حوالى 14 مليون دولار، وذلك لصالح جهات حكومية وسيادية فى الدولة وذات نفع عام، وكان آخرها مبلغ أربعة ملايين دولار فى شهر نوفمبر 9002، وليس فى أعقاب التنحي، كما تردد فى بعض وسائل الإعلام، وسوف يرفق البنك المركزي كافة تفاصيل المبالغ التى تم سحبها منذ عام 2003 وحتى اليوم، واستخداماته فى الملف الذى سيتم تقديمه إلى مكتب النائب العام والجهاز المركزي للمحاسبات ومراقب الحسابات الخارجى لمراجعتها، والتحقق من أنها كانت لصالح جهات عامة فى الدولة.

وهذا الحساب يتم مراجعته سنوياً من الجهاز المركزي للمحاسبات ومراقب الحسابات الخارجية، باعتباره أحد حسابات الدولة لدى البنك المركزي، وذلك على مدى العشرين عاماً الماضية.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 31/01/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com